# تمديد فترة تكليف قبها مديراً للإدارة العامة للتأمين حتى نهاية العام 2024

قرر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال تمديد تكليف الأستاذ أمجد قبها بمهام مدير عام الإدارة العامة للتأمين حتى نهاية العام، يذكر ان الهيئة قامت بعملية تدوير وظيفي لعدد من الإدارات العامة خلال الربع الثاني من العام الحالي بهدف النهوض في القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها الهيئة. كما قرر مجلس الإدارة تمديد تكليف بلال أبو زينة قائما بأعمال مدير الدائرة القانونية في الهيئة حتى نهاية العام 2024

---

# إعلان تحديث سجل تأهيل موردين

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (الهيئة)، كمؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، بموجب قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 وباشرت أنشطتها في عام 2005 بمتابعةٍ ومراقبة وتنظيم مختلف مجالات القطاع المالي غير المصرفي وفقاً لأحكام قانون الهيئة وقانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004 وقانون التامين رقم (20) لسنة 2005 والقرار بقانون بشأن التأجير التمويلي رقم (6) لسنة 2014، بالإضافة الى التعليمات الناظمة لقطاع تمويل الرهن العقاري.

تعلن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن رغبتها بتحديث سجل الموردين المؤهلين والمعتمدين لديها، بالإضافة الى تأهيل موردين جدد في شتى المجالات للمشاركة في العطاءات والاستدراجات الخاصة بالهيئة (على سبيل المثال وليس الحصر):

- **توريد الاصول الرأسمالية:** أجهزة تكنولوجيا، أجهزة اتصالات،

أثاث وتجهيزات مكاتب، ... الخ.

- **توريد اللوازم الاستهلاكية:** قرطاسية، مطبوعات، أحبار، مواد ضيافة ونظافة واستهلاكية، محروقات ...الخ.
- **تقديم الخدمات:** استشارية، خدمات الترجمة المحترفة والتدقيق اللغوي، صيانة المباني والمركبات والدعم فني، خدمات سفر وحجوزات فنادق ومطاعم، خدمات دعاية واعلان وتصميم وطباعة وادارة الاحداث والمناسبات، النقل السريع، السيارات بيع وتأجير.. الخ.

وعليه يرجى من الموردين الراغبين في ادراجهم في هذا السجل تزويد الهيئة بالبيانات اللازمة كل وفق مجاله، لتحميل نموذج تأهيل الموردين اضغط هنا.

يرسل نموذج تأهيل الموردين بعد تعبئته وتوقيعه مرفقاً به المستندات المطلوبة مع النموذج الى الادارة العامة للشؤون المالية والادارية في الهيئة على البريد الالكتروني المبين ادناه، وذلك في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الخميس الموافق 15/08/2024م

**diwan@pcma.ps**

**للمزيد من الاستفسار يتم التواصل مع الهيئة من خلال:**

**الادارة العامة للشؤون المالية والادارية / قسم المشتريات**

**هاتف الهيئة: 02-2946946.**

---

# هيئة سوق راس المال تمنح تراخيص لغايات التعامل في

# البورصات الأجنبية غير النظامية

وافق مجلس إدارة هيئة سوق راس المال في جلسته المنعقدة بتاريخ 1/7/2024 على منح التراخيص لغايات التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية لكل وذلك لكل من شركة ويندسور بروكرز فلسطين ليمتد للوساطة المالية (WB) وشركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية (CFI)

واستكملت الشركتين المذكورتين كافة المتطلبات الفنية والقانونية الواجبة للتعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية من حيث كفاية راس المال والكفالات المالية، والبنية التحتية التقنية والتطبيقات الالكترونية، وإجراءات العمل والرقابة الداخلية، والاتفاقيات التي سيتم توقيعها مع أي طرف آخر.

وتأتي موافقة الهيئة في ظل سماح القرار بقانون رقم (17) لسنة 2009 بشأن التعامل في البورصات الأجنبية وذلك لشركات الأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة لممارسة نشاطات وأعمال الوساطة في البورصات الأجنبية وفقاً لأحكام قانون هيئة سوق رأس المال وقانون الأوراق المالية. و استناداً الى قرار السادة مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (07/230/18م.و/م.ا) لعام 2023م بشأن لائحة تعامل شركات الأوراق المالية مع البورصات الأجنبية، والى تعليمات تعامل شركات الاوراق المالية في البورصات الاجنبية غير النظامية رقم (1) لسنة 2024 الصادرة بموجبها.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الهيئة عمار العكر، أن الهيئة ملتزمة في توفير أعلى متطلبات الحماية لحقوق المتعاملين والمستثمرين لا سيما أن هذا النشاط يعتبر من الأدوات المالية عالية المخاطر وذو سيولة نقدية كبيرة.

وأشار العكر، إلى أن تعليمات التعامل مع شركات الأوراق المالية في البورصات الأجنبية حددت مواصفات شركات الأوراق المالية المؤهلة للتعامل مع البورصات الأجنبية غير النظامية، ووضحت الأصول السائلة المشار اليها برأس المال المخصص للنشاط، وضبطت اجراءات المخاطر المتعلقة بالنشاط، ونظمت التعاقدات والتحوطات الفنية المناسبة لمواجهة الأخطار

وفي السياق ذاته، أوضح مدير عام الهيئة براق النابلسي إلى أن الهيئة تبنت نظاما الكترونيا متخصصا ومركزيا خاصا بها وعلى مستوى عال من الفاعلية، يرتبط مع أنظمة الشركات المرخصة للتعامل في سوق

العملات والمشتقات ويعمل كقاعدة بيانات مركزية لجمع وتوثيق وأرشفة البيانات المزودة من قبل الشركات

المرخصة بشكل آلي وآمن، بالإضافة الى كونه نظام تحليل لبيانات السوق ونظام لإدارة الشكاوى والتجاوزات.
وفي السياق ذاته، حذرت الهيئة المواطنين من التعامل مع الشركات والجهات غير المرخصة التي تمارس نشاط تداول العملات الأجنبية لما تحمله من مخاطر عالية على أموالهم، وعدم التزامها بالضوابط والتعليمات الرقابية والتنظيمية.
تجدر الاشارة، إلى أن الهيئة تنفذ حملات توعية مسموعة ومرئية لجمهور المستثمرين عبر كافة الوسائل المتاحة، التي تهدف إلى تعريف المواطنين بطبيعة النشاط المرخص والى المخاطر المرتبطة بالنشاط، وأهمية التعامل فقط مع جهات مرخصة من قبل الهيئة والمنشورة على موقع الهيئة الالكتروني.

---

# إعلان مسودة ضوابط بخصوص صناديق المؤشرات المتداولة

**تنشر هيئة سوق رأس المال مسودة ضوابط بخصوص صناديق المؤشرات المتداولة لغايات المشورة العامة للمهتمين/ات في إبداء التوصيات لأخذ التغذية الراجعة عبر البريد الإلكتروني التالي:**
**Securities.Director@pcma.ps**

**للاطلاع على المسودة اضغط هنا:**

---

# هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وجامعة القدس المفتوحة توقعان مذكرة تفاهم

وقعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وجامعة القدس المفتوحة مذكرة تفاهم، اليوم الثلاثاء 21-5-2024م، في مبنى رئاسة الجامعة برام الله والبيرة.

وقع المذكرة عن الجامعة رئيسها أ. د. سمير النجدي، وعن الهيئة رئيس مجلس إدارتها السيد عمار العكر.

وجاءت هذه المذكرة رغبة من الطرفين في تعزيز سبل التعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة لكل منهما، بما يعكس روح التعاون ويكفل استقلالية كل طرف باختلاف الرؤية والرسالة والغاية، كما تهدف إلى تعزيز التوعية المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى الأخذ بالعديد من المجالات والبرامج الخاصة بتبادل الخبرات، وتطوير قدرات الطلبة والأكاديميين، وتطوير مساقات تعليمية متخصصة ودمجها. وتشمل المذكرة أيضاً مجالات التعاون حول الثقافة المالية، وتعزيز الشمول المالي في فلسطين انطلاقاً من توجهات الجامعة نحو تعزيز العمل المصرفي والمالي لدى طلابها، والاستثمار في استراتيجية خمسية وطنية (2018-2025) تتبناها الهيئة في رؤيتها لخلق شمول مالي في فلسطين.

ورحب أ. د. النجدي، بتعاون الجامعة مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية "الذي سيدعم إمكانية تطوير أنشطة مشتركة في مجالات الأبحاث والدراسات بما يحقق أهداف الطرفين"، مشيراً إلى أن "القطاع المالي غير المصرفي من أهم القطاعات التي يجب تعزيز عملها ورفع الوعي بها لدى طلبة الجامعة وكوادرها، ما سيترك أثراً على المجتمع الفلسطيني"، متطرقاً إلى أهمية العمل المشترك بين الجانبين الذي يعمل على رفع مستوى الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية، عبر إقامة ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات المشتركة، ذات الأثر الكبير في تطوير قدرات الموظفين العاملين بالهيئة والكادر الأكاديمي والطلبة في الجامعة.

بدوره، قال السيد عمار العكر، إن "هذه المذكرة ستدعم الجهود المشتركة بيننا، وسيكون لها أثر في تطوير قدرات موظفي الهيئة،

والكادر الأكاديمي والطلبة والأساتذة في الجامعة، على حد سواء".

وأكد العكر أن "الهيئة ستستمر بدعم المشاريع والأنشطة التي من شأنها رفع وتعزيز الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية، وتحديدًا لدى فئة الطلبة في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية".

حضر التوقيع من الهيئة كل من مديرها العام السيد براق النابلسي، ومدير العلاقات العامة والدولية والمشاريع السيد كايد ميعاري، ومن العلاقات العامة والدولية السيدة منتهى الريماوي. وحضر من الجامعة نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية أ. د. مروان درويش، ومساعد نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية أ. د. مجدي زامل، والمدير المالي أ. رامي خليل، ومدير دائرة التخطيط والجودة أ. فتح الله جيوسي، ومدير دائرة العلاقات العامة والدولية والإعلام أ. عوض مسحل، وعميد كلية الإعلام د. عماد الهودلي، ومساعد عميد كلية الإعلام د. قصي حامد، ومساعد عميد كلية العلوم الإدارية والاقتصادية أ. مأمون أبو عليا.

---

# هيئة سوق رأس المال تجري عمليات تدوير وظيفي لتحسين الأداء العام

قرر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال القيام بعملية تدوير وظيفي لعدد من الإدارات العامة بهدف النهوض في القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها الهيئة.
وينص القرار على تعيين الدكتور بشار أبو زعرور مستشارا للمدير العام لشؤون التطوير، وتعيين أيمن الصباح كمدير عام لإدارة خدمات التمويل الرقمي والابتكار، كما ينص القرار على تكليف أمجد قبها بمهام مدير عام الإدارة العامة للتأمين لمدة شهرين قابلة للتمديد، وتكليف بلال أبو زينة بمهام مدير دائرة الشؤون القانونية لمدة

شهرين قابلة للتمديد.
من جهته، قال مدير عام الهيئة براق النابلسي أن مجلس إدارة الهيئة تبنى رؤية التدوير الوظيفي بما ينسجم مع مساعي الهيئة الحثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، وتحسين الأداء العام للهيئة في عمليات التطوير والأشراف والتنظيم والرقابة على القطاعات المالية غير المصرفية.
وتجدر الإشارة، إلى ان عمليات النقل والتدوير تمت بنفس الرواتب والدرجات الوظيفية لمن شملهم القرار، وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (20) لسنة 2018 بالنظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال.

---

# هيئة سوق راس المال تحذر من التعامل مع منصات التمويل الجماعي

حذرت هيئة سوق رأس المال الجمهور الفلسطيني من التعامل مع المنصات أو التطبيقات الالكترونية أو الافراد والشركات أو الإعلانات الممولة أو حملات الترويج الدعائي المتعلقة بالتعامل مع منصات التمويل الجماعي، وذلك لعدم وجود إطار قانوني ينظم عملها في فلسطين.

وأوضحت الهيئة، اليوم الثلاثاء، انها لم تمنح حتى الآن أي شركة او فرد أو منصة ترخيصاً او عدم ممانعة لممارسة هذا النشاط.

ودعت الهيئة الجمهور إلى توخي الحذر الشديد قبل التعامل مع أي منصات تمويل جماعي، والتأكد من وجود ترخيص من الجهات المختصة قبل الاستثمار في أي مشروع أو شركة ناشئة.

كما أكدت الهيئة على التزامها التام بحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها.

يمكنكم الرجوع الى موقع الهيئة الإلكتروني، للاطلاع على الجهات

المرخصة او الممنوحة رسالة عدم ممانعة من خلال الضغط هنا.

---

# هيئة سوق رأس المال تمدد فترة الإفصاح عن البيانات المالية للعام 2024

مددت هيئة سوق رأس المال فترة الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول لعام 2024 للشركات المدرجة في بورصة فلسطين نظرا للعدوان الإسرائيلي المستمر وتداعياته على القطاعات المالية الفلسطينية

وينص قرار هيئة سوق رأس المال على تمديد الموعد النهائي لإفصاح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عن بياناتها المالية للربع الأول للعام 2024 والمراجعة من المدقق الخارجي حتى يوم الأحد بتاريخ 16/6/2024.

وفي السياق ذاته، قال مدير عام هيئة سوق رأس المال السيد براق النابلسي إن تمديد الموعد النهائي لإفصاح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين سيعطي فرصة للشركات لتوفير معلومات أفضل وأكثر ارتباطاً بالواقع الفلسطيني.

بدوره أشار مدير الإدارة العامة للأوراق المالية في الهيئة السيد مراد الجدبة إلى أن القرار سيمكن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وشركات التدقيق من منح تقدير أولي يبين الآثار الحالية والمتوقعة على قطاع الأوراق المالية.

يشار إلى أن الهيئة عملت خلال فترة الحرب الراهنة على اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها معالجة تداعيات العدوان على قطاع الأوراق المالية، وتهدف عبرها إلى حماية حقوق المستثمرين والشركات المدرجة التي لديها أعمال في قطاع غزة.

للاطلاع على القرار: **اضغط هنا**

# هيئة سوق رأس المال تطلق مساق الثقافة المالية لطلبة الجامعات الفلسطينية

أطلقت هيئة سوق رأس المال بالشراكة مع مؤسسة التعاون الألماني GIZ, اليوم الثلاثاء، مساق جامعي تحت عنوان (الثقافة المالية) بحضور رئيس مجلس الإدارة في الهيئة عمار العكر، ومديرها العام براق النابلسي.

وشارك بالفعالية ممثلين عن هيئة سوق رأس المال، ومعدي المساق وممثلي عدد من الجامعات الفلسطينية.

ويهدف مساق الثقافة المالية إلى رفع مستوى المعرفة المالية بين طلبة الجامعات والشباب بشكل عام بما يسهم في تعزيز تعاملاتهم مع القطاعات المالية في فلسطين.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال عمار العكر أن الهيئة تولي التوعية المالية أهمية كبيرة في برامج عملها لخلق جيل قادر على التعاطي مع السياسات والخدمات المالية في فلسطين بمختلف القطاعات المالية.

وأضاف العكر أن الهيئة تعتز بشراكتها مع الجامعات الفلسطينية التي تشكل الرافد الرئيسي لبناء الكفاءات الفلسطينية ورفد أسواق العمل بها، موجهاً شكره لمعدي المساق للجهود الكبيرة التي بذلوها في وقت قياسي لإنجاز المساق.

وفي السياق ذاته، استعرض المشرف العام على إعداد المساق الدكتور ثابت أبو الروس محتوى المساق، مشيرًا إلى أن فكرة إعداد المساق جاءت عقب إجراء دراسة مستفيضة من الهيئة، آخذة بالاعتبار التركيز على التخصصات الجامعية غير المالية، وتعزيز الثقافة المالية، ومراعاة الحالة الفلسطينية في كافة الوحدات الدراسية.

وأشار ابو الروس إلى أن المساق يتضمن 10 فصول تتناول 10 موضوعات

مالية، وهي: التخطيط المالي (الموازنات)، والائتمان والتمويل، والادخار، والاستثمار، وإدارة المخاطر، وطرق إثبات الحقوق المالية (إدارة العقود)، ومصادر المعلومات المالية، والضرائب، والتخطيط للتقاعد، وحماية المستهلك.

وقالت مستشارة التكنولوجيا المالية في مؤسسة التعاون الألماني GIZ شروق قواريق أن شراكة طويلة الأمد تجمع مؤسستها بهيئة سوق رأس المال لتعزيز الشمول المالي في فلسطين.

وأشادت قواريق بإنجاز مساق الثقافة المالية الذي يعتبر من اهم المشاريع التي انجزت في مجال التوعية المالية.

وشارك في إعداد المساق مدير الأكاديمية العربية المهنية الدكتور شادي حمد، والمختص في العلوم المصرفية والمالية الإسلامية في الجامعة العربية الأمريكية الدكتور محمد أبو شربة، والمحاضر في جامعة القدس أبو ديس الدكتور محمد البرغوثي، والمحاضرة في قسم التمويل بكلية الأعمال والاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية الدكتورة ضحى الطنبور، و عميد كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فلسطين الأهلية الدكتور عدنان قباجة، وعميد كلية الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية الدكتور رأفت الجلاد، والمحاضر الدكتور بكلية الاقتصاد في جامعة بيت لحم رائد حنضل، ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة القدس المفتوحة الدكتور محمد تلالوة، وموظف الترخيص والرقابة بهيئة سوق رأس المال السيد بكر صالح.

---

# قطاع التأمين يتخطى آثار تطبيق معيار 17

قالت هيئة سوق رأس المال إن قطاع التأمين تخطى الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين".

وأكدت الهيئة في بيان صحفي صدر عنها، اليوم الخميس، أن الهيئة وجّهت شركات التأمين منذ إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير

المالية رقم (17) عام 2017 لاتخاذ الإجراءات اللازمة والاستعداد لتطبيق المعيار الذي أصبح نافذاً بشكل إلزامي في بداية العام 2023.

وأوضح البيان أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية ليس امراً اختيارياً، إنما هي أمر ملزم لكافة شركات التأمين وشركات التدقيق المرخصة قانوناً ولاسيما المعيار IFRS17 الخاص بعقود التأمين ويرافقه تطبيق المعيار IFRS9 الخاص بالأدوات المالية بالنسبة لشركات التأمين.

وقال مدير عام الادارة العامة للتأمين في الهيئة أيمن صباح إن التوجيهات التي صدرت للشركات تشمل الاستثمار في تأهيل الأنظمة والموظفين وكذلك إجراء تقييمات سنوية لتحديد الفجوات والآثار المالية المتوقعة والتخصيص لها من خلال قيد جزء من الأرباح المدورة كرصيد مخصص لامتصاص الآثار المتوقعة لتطبيق معيار 17 ومعيار 9 للشركات التي لم تختر تطبيقه قبل 2023 بشكل مبكر. لافتاً إلى أن المعيار رقم 17 يتضمن منهجيات وآليات تطبيق تعتمد على هيكل محفظة عقود التأمين لكل شركة، فهنالك أمور مشتركة وأمور تنطبق على شركة وقد لا تنطبق على أخرى، وعليه تقع على إدارة الشركة مسؤولية تطبيق المعيار وفق السياق الداخلي لها وعلى المدقق الخارجي ابداء رأيه بمدى امتثال الشركة لهذا المعيار، وان اختيار أي شركة لمنهج معين وامتصاص الاثار على نتائج أعمال سنة واحدة لا يعني ان خيار الشركات الأخرى غير صحيح.

وتجدر الإشارة، إلى أن الهيئة قد قررت تأجيل الإفصاح للشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية الختامية حتى 30 أبريل 2024 نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، حيث أن غالبية شركات التأمين لم تصدر بعد نتائجها الختامية، إلا أن البيانات المالية الأولية لشركات التأمين للعام 2023 المفصح عنها في 17/03/2024 ولا سيما عند اجراء مقارنة للبنود المالية الرئيسية المجمعة لقطاع التأمين 2022/2023 تظهر تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS17 و IFRS9 على شركات التأمين، مع التنويه إلى أنه قد تكون النتائج النهائية مغايرة تبعاً لأي تغييرات قد تطرأ على البيانات الختامية المدققة.